

Distr.: General
15 May 2019
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير، الذي يُقدَّم عملاً بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢٤٦١ (٢٠١٩) والفقرة ٥٥ من قرار المجلس ٢٤٣١ (٢٠١٨)، معلومات عن تنفيذ هذين القرارين، بما فيها معلومات عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال. ويتناول التقرير التطورات الرئيسية التي استجرت في الصومال خلال الفترة الممتدة من ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٩.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية

ألف - التطورات السياسية

٢ - بدت بعض علامات التحسن على العلاقة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء عقب اجتماعات عُقدت في غاروي على هامش حفل تنصيب الرئيس الجديد لبونتلاوند، سعيد عبد الله محمد ديني، في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وكان هذا أول اجتماع بين الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الاتحادية الأعضاء منذ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ومع ذلك، لم يسفر اجتماع المصالحة عن نتائج فورية، وما زال المأزق السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء يعوق إحراز تقدم بشأن العمليات السياسية والأمنية الرئيسية في الفترة المشمولة بالتقرير.

٣ - وقد تحسنت العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بينما سُحبت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ مذكرة العزل ضد الرئيس محمد عبد الله محمد "فرماجو"، التي كانت قد قُدمت في ٩ كانون الأول/ديسمبر. ومع ذلك، فقد بلغت الخلافات بين مجلسي البرلمان الاتحادي ذروتها في قرار أصدره مجلس الشيوخ ويقضي بتعليق التعاون مع مجلس العموم (مجلس النواب) في ١ كانون الثاني/يناير، استناداً إلى ادعاء مفاده أنه لم يُستشر بشأن ميزانية عام ٢٠١٩ التي اعتمدها مجلس النواب قبل ذلك بيومين. وللخروج من المأزق، طلب الرئيس فرماجو من المجلسين تشكيل لجنة من عشرة أعضاء للتوصية باتخاذ تدابير تهدف إلى استئناف العلاقات التعاونية. وبعد أسبوعين من التأخر، قام الرئيس فرماجو رسمياً بافتتاح الدورة الخامسة لمجلس النواب في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩.



٤ - وبدأت الدورة الانتخابية للولايات الاتحادية الأعضاء في ولاية جنوب غرب الصومال، حيث انتُخب، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، حسن محمد عزيز "لافتاغارين" رئيساً. وجاء انتخابه عقب اعتقال النائب السابق لزعيم حركة الشباب والمرشح الرئاسي لولاية جنوب غرب الصومال، مختار روباو، مما أدى إلى احتجاجات عنيفة أسفرت عن مقتل مدنيين. وشرع الرئيس لافتاغارين، عقب أدائه اليمين الدستورية، في ١٦ كانون الثاني/يناير، بصفته الرئيس الثاني لولاية جنوب غرب الصومال، في إجراء محادثات للمصالحة مع عشيرة ليسان الفرعية التي ينتمي إليها السيد روباو. وفي وقت كتابة هذا التقرير، تم التوصل إلى اتفاق بشأن دفع تعويضات لأسر الأشخاص الذين قُتلوا في أثناء العنف، ولكن ثمة مسائل أوسع نطاقاً لم تُسوّ بعد، خاصة فيما يتعلق بإطلاق سراح السيد روباو، الذي ما زال رهن الاحتجاز، وتقاسم السلطة. وأصدرت لجنة تقصي الحقائق التابعة لولاية جنوب غرب الصومال، التي تتألف من سبعة أعضاء والتي عُيّنت من أجل التحقيق في أعمال العنف التي وقعت قبل الانتخابات، تقريرها في شباط/فبراير، وخلصت فيه إلى أن أربعة أشخاص قد قتلوا، بمن فيهم عضو في المجلس التشريعي للولاية. كما أجرت الحكومة الاتحادية تحقيقاً قادتته وزارة الأمن الداخلي ولم تُعلن نتائجه بعد. وفي ٢٧ شباط/فبراير، وافق المجلس التشريعي على مجلس وزراء الرئيس لافتاغارين الذي يتألف من ٢٥ وزيراً و ٢٥ من نواب الوزراء، بمن فيهم ثلاث نساء.

٥ - وفي بونتلاند، اختتمت في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ العملية الانتخابية للأعضاء الـ ٦٦ الجدد بالمجلس التشريعي لولاية بونتلاند. وانتُخب سعيد عبد الله ديني ليكون الرئيس الخامس لبونتلاند في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ومع أن كلتا العمليتين قد أدتا إلى نقل السلطة سلمياً، فقد أثّرت بعض الشواغل العامة بشأن افتقار متصور إلى الشمول ولم تنتخب سوى امرأة واحدة في المجلس التشريعي.

٦ - وزار رئيس الوزراء، حسن علي خيرى كيسمايو، في الفترة من ١١ إلى ١٤ آذار/مارس، واجتمع برئيس جوبالاند، أحمد محمد إسلام "مذوييه"، لحل الخلافات المستمرة بين الحكومة الاتحادية وجوبالاند. وناقش الزعيمان الأعمال التحضيرية لانتخابات جوبالاند، والتعاون بين الحكومة الاتحادية وجوبالاند، ودعم الأمن في الولايات الاتحادية الأعضاء، والتحويلات من الميزانية، ومشاركة الحكومة الاتحادية في الحياة السياسية على مستوى الولايات. وبالمثل قام الرئيس مذوييه بزيارة إلى مقديشو في ٢٥ آذار/مارس لعقد اجتماعات مع الرئيس فرماجو لمواصلة المناقشات وأفادت التقارير بأن الجانبين قد توصلا إلى اتفاق بشأن استئناف التعاون. وفي سياق منفصل، أُحرز تقدم صوب إجراء انتخابات ولاية جوبالاند بتعيين واعتماد أعضاء اللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات وتحديد الدوائر الانتخابية في يومي ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس، على التوالي. ومع ذلك، فقد انتقد سياسيون معارضون قيام الرئيس مذوييه بتعيين أعضاء اللجنة مباشرة، حيث طالبوا بعملية أكثر شفافية وشمولاً. ولم يعلن بعد عن الجدول الزمني لعملية اختيار الجمعية الإقليمية.

٧ - وفي جلمدج، ظل النزاع قائماً بشأن الجدول الزمني لانتخابات الولاية. وتؤكد الحكومة الاتحادية، بدعم من معارضين سياسيين لإدارة ولاية جلمدج، يتخذون من عذاذو مقراً لهم، أنه من المقرر إجراء الانتخابات في تموز/يوليه ٢٠١٩، في حين يصرر رئيس جلمدج، أحمد دوعالي غيلي "هاف"، على إجرائها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، استناداً إلى ولاية مدتها أربع سنوات تبدأ اعتباراً من تاريخ توقيع اتفاق تقاسم السلطة بين تنظيم أهل السنة والجماعة وإدارة ولاية جلمدج. وفضلاً عن ذلك، واصلت إدارة ولاية جلمدج الاحتجاج على كل من تدخل الحكومة الاتحادية في الشؤون السياسية للولاية وعدم

تقديم دعم للميزانية. وفي ٢ آذار/مارس في عذاذو، زادت حدة التوترات بين الحكومة الاتحادية وجملمدج، عندما حاول موظفو وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية انتزاع السيطرة على أمن مباني المجمع الرئاسي في جملمدج من ميليشيات تابعة لعشائر محلية. وإثر تدخل مجموعة من الحكماء، أخلت الميليشيات المنطقة وسلّمت السيطرة للوكالة.

٨ - وفي هيرشيلي، تحسنت العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، عقب تعيين بعض أعضاء المجلس التشريعي كوزراء. وفي الوقت نفسه، أثارت إدارة الولاية شواغل أمنية بشأن خفض التدريجي للقوات البوروندية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٤٣١ (٢٠١٨)، الذي بدأ في شبيلي الوسطى في شباط/فبراير. وفي آذار/مارس، تخلّى أفراد الجيش الوطني الصومالي عن مواقعهم في شبيلي الدنيا والوسطى احتجاجاً على عدم دفع مرتباتهم. ووافقت الجمعية الإقليمية لهيرشيلي على الميزانية الثانية للولاية، التي يُتوقع أن تبلغ ١٢ مليون دولار.

٩ - وقام مجلس المشايخ (غوري) بيرلمان "صوماليلاند" بتمديد فترة ولاية مجلس النواب للمرة الخامسة، وذلك بسبب خلافات لم تحسم بين الطرفين فيما يتصل باللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وقرر مجلس المشايخ أن تُجرى الانتخابات البرلمانية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ بدلا من ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩ ولكن لا يمكن استبعاد إرجاء آخر.

١٠ - واستمر تعزيز العلاقات بين الصومال وإثيوبيا وإريتريا. كما شهدت العلاقات مع جيبوتي تحسنا عقب زيارة رسمية قام بها رئيس البلد، إسماعيل عمر جيله، إلى مقديشو في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٩. غير أن العلاقات تدهورت بين كينيا والصومال وثار مجددا نزاع إقليمي بحري بين البلدين عقب مؤتمر بشأن التنقيب عن النفط والغاز عقد في لندن في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩. وفي ١٦ شباط/فبراير، استدعت حكومة كينيا سفيرها لدى الصومال، إثر ادعاءات زعمت أن حكومة الصومال الاتحادية قد عرضت في مزاد مربعات لإنتاج النفط والغاز في المياه الإقليمية المتنازع عليها. ونفت حكومة الصومال الاتحادية تلك الادعاءات علنا، وأشارت إلى أن الغرض من المؤتمر كان هو تبادل البيانات السيزمية وليس عرض مربعات النفط والغاز في مزاد. وفي ٦ آذار/مارس، اجتمع الرئيس فرماجو في نيروبي برئيس كينيا، أوهورو كينياتا، بحضور رئيس وزراء إثيوبيا، أبي أحمد. وعقب اجتماع بين وزيري خارجية الصومال وكينيا، عُقد في نيروبي في ٣ نيسان/أبريل، أعرب الطرفان عن التزامهما القوي بتطبيع العلاقات وذكر أنهما كخطوة أولى، سيعود سفيراهما إلى موقعيهما الدبلوماسيين.

١١ - وفي ١ كانون الثاني/يناير، أبلغت وزارة الخارجية الصومالية ممثلي الخاص للصومال، نيكولاس هايسوم، أنه لم يعد موضع ترحيب في الصومال. وفي ٤ كانون الثاني/يناير، أصدرت بياناً أعربت فيه عن بالغ الأسف لقرار الحكومة الاتحادية، وأعلنت عن اعترامي تعيين من محل محله. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، أعرب أعضاء مجلس الأمن أيضا عن الأسف لقرار الحكومة الاتحادية. وقامت وكالة الأمن العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، بزيارة إلى الصومال في يومي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير لمناقشة كيفية استعادة العلاقات في أعقاب هذا القرار الذي اتخذته الحكومة الاتحادية. وفي ختام زيارتها، أصدرت الحكومة الاتحادية والأمم المتحدة بياناً مشتركاً أفادت فيه بأنهما ناقشتا التدابير العملية اللازمة لكي تعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والحكومة الاتحادية معا على نحو أوثق وأنهما تتطلعان إلى تعميق شراكتهما على المدى الطويل.

باء - التطورات الأمنية

١٢ - ظلت الحالة الأمنية غير مستقرة في مقديشو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما زالت حركة الشباب هي الجهة الرئيسية التي ترتكب هجمات ضد المرافق الحكومية والموظفين الحكوميين وقوات الأمن، وكذلك ضد مطاعم وفنادق شهيرة. وشهد شهر آذار/مارس ونيسان/أبريل زيادة كبيرة في الهجمات في مقديشو، حيث وقعت حوادث استخدمت فيها أجهزة متفجرة يدوية الصنع يوميا تقريبا. واستمرت الحوادث التي تنطوي على استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات في هجمات انتحارية والأجهزة التي تثبت تحت المركبات والموجهة عن بعد، وكذلك الهجمات بمدافع الهاون والاعتيالات المستهدفة.

١٣ - وفي آذار/مارس وحده وقعت ٧٧ هجمة باستخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع في جميع أنحاء البلد. وكان ذلك العدد أعلى عدد لأي شهر منذ عام ٢٠١٦. وقد أُبلغ عن معظم الحوادث في مقديشو وشيبلي السفلى وجوبا السفلى ومنطقة جيدو. وفي مقديشو، وقع ٢٨ حادثا تنطوي على استخدام أجهزة متفجرة يدوية الصنع، منها هجومان انتحاريان بأجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبات، وهجومان بأجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبات، وهجوم معقد واحد.

١٤ - وكانت هناك أيضا زيادة ملحوظة في الهجمات بقذائف الهاون، مما دل على تحسُّن قدرات حركة الشباب على ضرب أهداف استراتيجية بدقة وإحكام. وفي ١ كانون الثاني/يناير أطلقت سبع قذائف هاون عيار ٨١ ملم على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو، مما أسفر عن إصابة ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة وخبرائها الاستشاريين. وفي ١٥ شباط/فبراير، وقع هجوم بقذائف الهاون على قاعدة عسكرية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية في باليدوغلي، بشيبلي السفلى. وفي ٢ آذار/مارس، أطلقت حركة الشباب خمس قذائف هاون على فندق فيلا الصومال.

١٥ - وواصلت حركة الشباب تنفيذ هجمات انتحارية بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات. وشمل ذلك هجوما معقدا ضد قاعدة أمامية للعمليات تابعة لقوات الأمن الوطنية في بار سونغوني في كيسمايو، بجوبا السفلى، في ١٩ كانون الثاني/يناير، وهجوما انتحاريا بأجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبات استهدف نصب الجندي المجهول بالقرب من البرلمان في مقديشو، في ٢٩ كانون الثاني/يناير. كما واصلت حركة الشباب شن هجمات معقدة في مقديشو، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في ٢٨ شباط/فبراير ضد فندق مكة المكرمة وكذلك الهجوم على وزارتي الأشغال العامة والعمل في مقديشو في ٢٣ آذار/مارس مما أسفر عن مقتل نائب وزير العمل، صقر إبراهيم عبد الله.

١٦ - وكانت هناك زيادة في العمليات الأمنية وعدد كبير من الغارات الجوية التي استهدفت قواعد تدريب حركة الشباب ونقاط تجمُّعها. ويُقدَّر أن تلك الغارات الجوية قد حدّت من القدرة التشغيلية لحركة الشباب وحرية حركتها. ومع ذلك، فقد أدت أيضا إلى زيادة انتقال حركة الشباب إلى المراكز الحضرية، ولا سيما مقديشو، حيث تقل احتمالات استهداف قواتها من الجو. وقد حدث انخفاض في الغارات الجوية، حيث سُجلت تسع غارات جوية في شهر آذار/مارس، بانخفاض نسبته ٦٢ في المائة عن الحوادث البالغ عددها ٢٤ في الشهر السابق. وحتى ٤ أيار/مايو، أُبلغ عن ثماني غارات جوية.

١٧ - وسُجِّل في الشهرين الماضيين انخفاض عام في أنشطة العناصر الموالية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. بيد أنه قد أُبلغ عن وقوع اشتباكات بين عناصر موالية للتنظيم وحركة الشباب في منطقة باري منذ شباط/فبراير. وفي شبيلي الوسطى، سعت حركة الشباب إلى استغلال احتجاجات الجيش الوطني بشأن دفع المرتبات باحتلال مواقع تخلي عنها الجيش مؤقتاً.

١٨ - وفي ٧ نيسان/أبريل، أسفر قتال بين قوات "صوماليلاند" وميليشيا محلية، يقال إنها مدعومة من بونتلاندا، عن عدد مجهول من القتلى. ويبيّن الحادث استمرار عدم الاستقرار في منطقة تكاراك. كما زاد التوتر في مناطق سناغ المتنازع عليها عقب أنشطة قامت بها مجموعة من قوات "صوماليلاند"، كانت قد فرّت إلى بونتلاندا. وبدأ أعيان المجتمعات المحلية في سناغ في بذل جهود للوساطة الوقائية بغية الحيلولة دون تصاعد العنف.

جيم - التطورات الاقتصادية

١٩ - أدت الجهود التي بذلتها الحكومة الاتحادية لتعبئة الموارد المحلية إلى زيادة أداء الإيرادات. وبلغ إجمالي الإيرادات المحلية المُبلغ عنها والتي جمعت في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ ما قدره ١٦١ مليون دولار، مقارنة بمبلغ ١٤٢,٦ مليون دولار في عام ٢٠١٧. وقد حقّز هذا الأداء استمرار الجهود الرامية إلى توسيع القاعدة الضريبية؛ وتعزيز الامتثال بوسائل تشمل مكتب كبار ومتوسطي دافعي الضرائب الذي أنشئ حديثاً في حزيران/يونيه ٢٠١٨؛ وتحسين قدرات جمع الضرائب.

٢٠ - بيد أن قطاعات كبيرة من السكان لا تزال عرضة للفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويقدر البنك الدولي، في تقييمه المقبل بشأن الفقر والضعف، أن ٧٧ في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ ١,٩ دولار يومياً. والفقر عميق الجذور وواسع الانتشار خصوصاً في المناطق الريفية وفي مستوطنات المشردين داخلياً. ويفتقر زهاء ٩٠ في المائة من الأسر المعيشية إلى سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والمياه والصرف الصحي، حيث توجد أعلى مستويات الحرمان في أوساط السكان الرُحّل. ولا تزال الأسر المعيشية في الصومال عرضة للصدمات، بما في ذلك الكوارث الطبيعية أو الأوبئة أو الأضرار الشخصية أو الوفاة. ويُساهم الافتقار إلى التعليم والاعتماد المفرط على الإيرادات الزراعية ومستويات البطالة العالية وتدني مستوى الثروة وكبر حجم الأسر المعيشية في شدة ضعف الأسر المعيشية أمام تلك الصدمات. ويتلقى نحو ١٥ في المائة من الأسر المعيشية تحويلات تُقدّر بمبلغ ١,٣ بليون دولار سنوياً أو نحو ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تؤدي دوراً حاسماً في الحد من الفقر في تلك الأسر المعيشية وتشكل وقاية لها من الصدمات.

٢١ - وأبلغ صندوق النقد الدولي، في أعقاب برنامج الصندوق الثالث الذي يتابعه خبراءه والذي تُقَدَّر في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٩، عن التزام الحكومة الاتحادية القوي بتعزيز القدرات الراهنة وبجهودها الرامية إلى تحسين تعبئة الإيرادات المحلية، بغية استيفاء متطلبات تنفيذ البرنامج. كما حثّ الصندوق على الإسراع بتنفيذ التغييرات الهيكلية في المصرف المركزي والصومالي وبجهود مكافحة الفساد والمساءلة، بما في ذلك اعتماد التشريعات ذات الصلة. وخلال مناقشة مائدة مستديرة رفيعة المستوى بشأن الصومال عقدت في ١٢ نيسان/أبريل في واشنطن العاصمة، في أثناء اجتماعات الربيع للبنك الدولي والصندوق، سلّم دائنو البلد ومانحوه الرئيسيون بالتقدم المتسارع الذي أحرزه الصومال،

ولا سيما في إصلاح مؤسساته الاقتصادية، مما يجعل الوصول إلى مرحلة نقطة اتخاذ القرار لتخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أمراً قريب المنال. وأعرب جميع الدائنين الرئيسيين عن اعتزامهم دعم عملية تخفيف عبء الديون للصومال وشدد المشاركون على أن العملية ما زالت تستند إلى معالم بارزة. وكان تعيين محافظ المصرف المركزي في ٤ آذار/مارس أيضاً خطوة إيجابية صوب ضمان أن يحقق الصومال أهدافه للإصلاح الاقتصادي.

ثالثاً - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف - إقامة دولة اتحادية قادرة على أداء وظائفها

١ - توطيد النظام الاتحادي

٢٢ - مع أن وضع مقديشو في الهيكل الاتحادي لم يُعالج بعد، فقد شرعت إدارة بنادر الإقليمية في إجراء مشاورات بشأن وضع خطة خمسية للتنمية الإقليمية لمدينة مقديشو ومنطقة بنادر. وقد تجتمع ١٧ ممثلاً من جميع محافظات المنطقة ومسؤولون من الإدارة الإقليمية في ١٦ شباط/فبراير للشرع في تحديد احتياجات وأولويات السكان في منطقة بنادر للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٤.

٢ - عملية مراجعة الدستور

٢٣ - وحدث تحسّن في التعاون بين الكيانات الثلاثة المكلفة بمراجعة الدستور الاتحادي المؤقت، وهي اللجنة المشتركة للرقابة على الاستعراض البرلماني للدستور واللجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور ووزارة الشؤون الدستورية، التي اجتمعت في مقديشو في الفترة من ٤ إلى ٧ شباط/فبراير. ولدى اختتام الاجتماع، رحب رئيس الوزراء بالتقدم المحرز في عملية المراجعة الدستور وشدد على أن المراجعة لا تزال تمثل أولوية في خريطة الطريق نحو عملية سياسية شاملة للجميع. وعقب الاجتماع، أصدرت الكيانات الثلاثة بياناً أكدت فيه من جديد التزامها بالتعاون، وشددت على ضرورة تجنب المنازعات السياسية التي يمكن أن تُعرّض للخطر عملية مراجعة الدستور، وضرورة تحديد مسار سريع خاص بالمسائل التي تحتاج إلى مفاوضات سياسية.

٢٤ - وأنجزت اللجنة المستقلة للمراجعة والتنفيذ التابعة للجنة المعنية بالدستور والرقابة المراجعة التنتية ل ٩ فصول من ١٥ فصلاً من الدستور الاتحادي المؤقت، وقُدِّمت ٥ فصول إلى مجلس العموم.

٢٥ - وتشمل المسائل العالقة في عملية المراجعة تحديد الصلاحيات وتقاسم الموارد ونظام الحكم ووضع مقديشو. وقد تبلور توافق عام في الآراء فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية بشأن الجداول الزمنية وتسلسل المراحل، من أجل استكمال المراجعة بوصفها عملية شاملة للجميع قبل نهاية عام ٢٠١٩. ومن المتوقع أن يناقش البرلمان الاتحادي تدريجياً الفصول التي تتم مراجعتها، في حين أن الاعتماد البرلماني للدستور سيشمل الوثيقة بأكملها. وخلال مؤتمر عقد في كيسمايو في الفترة من ٨ إلى ١٠ نيسان/أبريل، اتفق ممثلون تقنيون من كلا مستويي الحكومة والهيئات التي تضطلع بعملية مراجعة الدستور على شن حملة وطنية لإذكاء الوعي بشأن الفصول التي تمت مراجعتها بالفعل. وفي الاجتماع الذي عُقد في كيسمايو، تم أيضاً حث قادة الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على التوصل إلى اتفاقات سياسية بشأن المسائل الدستورية العالقة. وعقب وفاة وزير الشؤون الدستورية، عبد الرحمن حوش جبريل، في آذار/مارس، عُيِّن وزير العمل والشؤون الاجتماعية، صلاح أحمد جامع، وزيرا للشؤون الدستورية ونُصِّب رسمياً في ١٥ نيسان/أبريل.

٣ - منع نشوب النزاعات وحلها

٢٦ - في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، انتهت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة من إعداد المسودة الأولى لإطار المصالحة الوطنية الذي أقره مجلس الوزراء في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٩. ويهدف الإطار إلى إنهاء العنف الطائفي واستعادة الثقة بين المجتمعات المحلية الصومالية. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ شباط/فبراير، استضافت الحكومة الاتحادية مؤتمرا وطنيا للتحقق حضره ممثلون وطنيون ومن الولايات الاتحادية الأعضاء وممثلون إقليميون ومن المجتمع المدني والمجتمع المحلي. وفي اجتماع غير رسمي عُقد مع وزير الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة في ٢٧ آذار/مارس، تعهدت "مجموعة أصدقاء المصالحة" بتقديم الدعم في مجال بناء القدرات لعملية المصالحة الوطنية. وفي يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل، استضافت الوزارة حلقة عمل، نُظمت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة ومنسق صندوق بناء السلام من مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/المنسق الشؤون الإنسانية) للصومال بشأن تنفيذ عملية المصالحة الوطنية، ونوقشت خلالها المراحل الرئيسية لهذه العملية واستراتيجياتها وجداولها الزمنية.

٢٧ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، أجرى رئيس "صوماليلاند"، موسى بيهي عبيدي، محادثات مع رئيس الوزراء أحمد في أديس أبابا، حيث التزم الرئيس بيهي، بصفته رئيس "صوماليلاند"، بتعزيز علاقات العمل مع حكومة الصومال الاتحادية. وأصدرت الحكومة الاتحادية بيانا رحبت فيه بهذا التطور. وفي حين أن الحوار بين الصومال و "صوماليلاند" لم يُجرز فيه تقدم، فقد أبدى عدد من الشركاء الدوليين استعدادهم لدعم المحادثات.

٤ - دعم الانتخابات العامة

٢٨ - التزمت الحكومة الاتحادية بعرض الإطار القانوني الانتخابي على البرلمان الاتحادي خلال دورته لفترة آذار/مارس - حزيران/يونيه. وكان من المقرر في الأصل أن يعتمد البرلمان مشروع القانون الانتخابي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. فقد أقر مجلس الوزراء المشروع إضافةً إلى التعديلات المدخلة على قانون الأحزاب السياسية في ٢ أيار/مايو ٢٠١٩. ومن المتوقع أن يُعرضا كلاهما على البرلمان الاتحادي لاستعراضهما.

٢٩ - وواصلت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أعمالها التحضيرية لتسجيل الناخبين في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ والانتخابات العامة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ بتوسيع هيكلها دون الوطني. فهي تعكف على إنشاء مكاتب ميدانية في جميع الولايات الاتحادية الأعضاء، في كيسمايو وبيدواه وغاروي وجوه و دوسمريب. وفي سبيل دعم حضور اللجنة في الولايات الاتحادية الأعضاء وبناء قدراتها التقنية، أوفدت بعثة الأمم المتحدة موظفين لشؤون الانتخابات إلى هذه المواقع، باستثناء دوسمريب. وسينصب اهتمام هؤلاء الموظفين على إسداء المشورة التقنية في إطار الأعمال التحضيرية لتسجيل الناخبين. وتعكف اللجنة حاليا على وضع الصيغة النهائية لعملية تنقيح خطتها الاستراتيجية الخمسية. وحتى ٤ أيار/مايو، كانت اللجنة قد سجلت مؤقتا ٥٠ حزبا سياسيا.

٣٠ - وفي آذار/مارس، قررت لجنة الانتخابات استخدام تقنية التسجيل البيومتری للناخبين. وواصلت اللجنة تحديد المواقع المحتمل أن يجري فيها تسجيل الناخبين في مقديشو وفي الولايات الاتحادية الأعضاء، والتي سيتم التحقق منها في الميدان خلال عام ٢٠١٩.

٣١ - ولم ترشح الوزارة الاتحادية للأمن الداخلي بعدد رسمياً أعضاء فرقة العمل المعنية بأمن الانتخابات. ومن المتوقع أن تتألف فرقة العمل من أعضاء وطنيين ودوليين سيتولون التخطيط للترتيبات اللازمة لتأمين العملية الانتخابية في الفترة ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ والإشراف على تنفيذ تلك الترتيبات.

باء - المسائل الشاملة

١ - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣٢ - في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قُدِّمَ مرفق للسياسة الوطنية للشؤون الجنسانية بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة لإقراره خلال حلقة عمل عقدتها وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان، وحضرها نحو ٤٠ من ممثلي الوزارات الاتحادية والمنظمات النسائية. وفي يومي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير، عقدت منظمة المرأة في مجال الصحة العالمية مؤتمراً في غاروي - وهو أول مؤتمر على الإطلاق تعقده في الصومال - بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتعد منظمة المرأة في مجال الصحة العالمية حركة تروج للمساواة بين الجنسين في مجال القيادة الصحية العالمية.

٣٣ - واحتفالاً باليوم الدولي للمرأة، نظمت الأمم المتحدة حملة داخلية للتوعية استغرقت شهراً كاملاً وقدمت الدعم للأنشطة التذكارية المضطلع بها في مقديشو والولايات الاتحادية الأعضاء. ووقّرت بعثة الأمم المتحدة الدعم لمناقشة مائدة مستديرة بشأن إدراج نسبة تُخصص للنساء في قانون الانتخابات نظمتها مبادرة القيادة النسائية الصومالية وعُقدت في مقديشو في ٣ آذار/مارس، بشأن تخصيص حد أدنى لا يقل عن ٣٠ في المائة من المقاعد للنساء في انتخابات عام ٢٠٢٠. وحضرت مناقشة المائدة المستديرة نحو ٢١ من القيادات النسائية المرموقة، منهن عضوات في البرلمان ورئيسة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات وقيادات من المجتمع المدني، ودعُوْنَ إلى إقرار مشروع قانون الإصلاح الانتخابي المعلق الذي من شأنه أن يكرس مبدأ تخصيص حصة نسبتها ٣٠ في المائة للنساء في التشريعات الوطنية المقبلة. وفي ١١ آذار/مارس ٢٠١٩، وسعيًا إلى تقوية دور المرأة في تعزيز السلام والحفاظ عليه على صعيد المجتمعات المحلية، نفّذت لجنة مدج النسائية للسلام أنشطة توعية في مجال السلام في قرية في شمال غالكيو وفي قرية في جنوب غالكيو.

٣٤ - وخلال مؤتمر عُقد في الفترة من ٤ إلى ٦ آذار/مارس وحضرته أكثر من ٣٠٠ امرأة، قدمت وزارة شؤون المرأة وحقوق الإنسان والتنمية ميثاقاً للمرأة طالبت فيه بإدماج المرأة إدماجاً كاملاً في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الصومال، بما في ذلك، خصوصاً، تحديد حصة نسبتها ٥٠ في المائة للنساء الصوماليات في الحكومة.

٢ - تمكين الشباب

٣٥ - قدمت الأمم المتحدة الدعم لمؤتمر وطني آخر للشباب الذي عُقد في مقديشو في يومي ٢٦ و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، وشاركت في تنظيمه وزارة الشباب والرياضة الاتحادية والمجلس الوطني الصومالي للشباب.

٣٦ - وفي الفترة بين ١٦ و ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٩، واصل مجلس الشباب المذكور أعماله التحضيرية لإجراء انتخاباته الوطنية، الأولى من نوعها على الإطلاق، في وقت لاحق من السنة حيث نظّم دورة تدريبية استغرقت ١٠ أيام لأعضائه، الذين يمثلون جميع الولايات الاتحادية الأعضاء. ومن المقرر أن تجري تلك الانتخابات في النصف الثاني من عام ٢٠١٩.

جيم - تنسيق التنمية

٣٧ - بدأت الحكومة الاتحادية مشاورات مع الولايات الاتحادية الأعضاء لتوجيه عملية وضع خطة الصومال الإنمائية الوطنية التاسعة، التي تشمل الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤، من أجل ضمان أن تكون الخطة الجديدة متسقة مع عملية وضع الورقة المؤقتة لاستراتيجية الحد من الفقر. وكانت المشاورات ترمي إلى إتاحة حيز لمشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في ذلك المسعى، بمن فيهم منظمات المجتمع المدني وممثلو القطاع الخاص والجماعات النسائية وجماعات الشباب والأقليات، إضافة إلى الفئات التي تعاني تقليداً من نقص التنمية، مثل الأشخاص المشردين داخلياً. ويشكّل التحضير للخطة الإنمائية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ أحد مقاييس البرنامج الثالث الذي يتابعه خبراء صندوق النقد الدولي.

٣٨ - وأُعلن في ١٨ شباط/فبراير عن انطلاق مجموعة جديدة من مشاريع بناء السلام المدعومة من صندوق بناء السلام، خلال مناسبة عُقدت في مقديشو شارك في رئاستها وزير الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة، ونائب الممثل الخاص للأمين العام. وينصب تركيز المشاريع الخمسة الجديدة على أولويات بناء السلام الرئيسية المتعلقة بالمصالحة الوطنية والنزوح الجماعي وتحقيق الاستقرار. ويشارك في تنفيذ مجموعة المشاريع تلك المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة، في إطار شراكة وثيقة مع الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء والشركاء من المجتمع المدني.

٣٩ - وفي كانون الثاني/يناير، أعدت الحكومة الاتحادية، بدعم من الأمم المتحدة، الصيغة النهائية لبلاغها الوطني بشأن تغير المناخ. والبلاغ الوطني هو أول تحليل من نوعه على الإطلاق لآثار تغير المناخ وجرد لانبعاثات غاز الدفيئة من قطاعات رئيسية في الصومال. وفي البلاغ الوطني، حددت الحكومة الاتحادية الاحتياجات ذات الأولوية لعمليات تقييم القابلية للتضرر من تغير المناخ، والحد من مخاطر تغيره والتكيف معه والتخفيف من آثاره. وقد قُدم البلاغ الوطني إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتعكف الحكومة الاتحادية أيضاً على إعداد سياسة وطنية بشأن تغير المناخ من المقرر أن تُعتمد في عام ٢٠١٩.

رابعا - النهج الشامل للأمن

ألف - التنسيق الدولي

٤٠ - استمر العمل على المستوى التقني في إطار النهج الشامل للأمن، بما شمل عقد عدة اجتماعات عن عناصر النهج الشامل من أجل المواءمة بين الدعم المقدم من خلال نهج شامل مشترك بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء والشركاء. وفي أثناء ذلك، بدأت الحكومة الاتحادية التخطيط الشامل مع الشركاء الدوليين لتنفيذ عمليات مشتركة في شبيلي السفلى.

باء - عناصر النهج الشامل للأمن

العنصر ١

تيسير عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وضمان فعاليتها

٤١ - واصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تقديم الدعم اللوجستي إلى أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الموفدين إلى ٧٨ موقعا في جنوب الصومال. فقد بدأت في ٢١ شباط/فبراير عملية إعادة ١٠٠٠ فرد من القوات البوروندية الصادر بها تكليف بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٣١ (٢٠١٨) إلى وطنهم وانتهت في ٥ نيسان/أبريل. ودعماً للخطة الانتقالية في الصومال، قدم المكتب المساعدة في نقل ٤٥٧ فردا من القوات البوروندية من الأكاديمية العسكرية في مقديشو. ومن بين هؤلاء، نُقل ٢٠٠ إلى المصلح، على بعد ٢٠ كيلومترا شرق مقديشو، فيما نُقل الباقون إلى جوهر وقاعدة أمامية للعمليات تقع في القطاع ٥.

٤٢ - وفي أعقاب اعتماد المفهوم الاستراتيجي لعمليات بعثة الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ في الاجتماع السابع والعشرين للجنة تنسيق العمليات العسكرية التابعة للبعثة، الذي عقد في أديس أبابا يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أقر المفهوم مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨. وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٣١ (٢٠١٨)، أُجري استعراض مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الفترة بين ٤ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال وإعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي دعماً لذلك، وقدم توصيات بشأن سبل المضي قدماً، على النحو المُفصّل في رسالتي الحديثة العهد الموجهة إلى مجلس الأمن (S/2019/388).

٤٣ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تقديم الدعم اللوجستي إلى ١٠٩٠٠ من أفراد الجيش الوطني بشأن العمليات المشتركة المضطلع بها مع بعثة الاتحاد الأفريقي. ولم تقدم الحكومة الاتحادية بعد توجيهات بشأن تعديل نطاق هذا الدعم ليشمل ما يصل إلى ١٠٩٠٠ من أفراد قوات الأمن الصومالية الذين هم رسمياً جزء من هيكل الأمن الوطني. وقدم المكتب الدعم لعملية التدريب على عملية التسجيل البيومترية بقيادة الحكومة الاتحادية بتنظيمه رحلات جوية خاصة من مقديشو إلى ١٢ موقعا في شباط/فبراير، بهدف استعراض عدد قوات الأمن الصومالية المؤهلين للحصول على الدعم من المكتب في كل من تلك المواقع. واستعداداً للعمليات المشتركة التي ينفذها الجيش الوطني وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مواجهة حركة الشباب، قدم المكتب دعماً لوجستياً، شمل توفير حصص الإعاشة والوقود والمياه ولوازم الإسعافات الأولية. وواصل المكتب تقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني في تنفيذ الخطة الانتقالية من أجل فتح وتأمين طرق الإمداد الرئيسية والمراكز السكانية في منطقتي ماركا وشالامبوتي في شيبيلي السفلى، بولاية جنوب غرب الصومال.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، درّبت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ما مجموعه ٤٢٤٦ فردا من جنود بعثة الاتحاد الأفريقي على البحث عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتخفيف من مخاطرها والتخلص من الذخائر المتفجرة. وقدمت الدائرة أيضاً أفرقة مزودة بالكلاب المدربة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي لتفتيش المركبات والأمتعة والهياكل الأساسية. وكان من نتائج ذلك أن تم الكشف بشكل آمن عن ٢٦ جهازاً من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على طول طرق الإمداد الرئيسية، دُمرت منها

أفرقة البعثة التي تلقت التدريب والتوجيه من الدائرة ١٧ جهازا. وقام فريق معني بالإجراءات المتعلقة بالألغام تم إيفاده إلى الأكاديمية العسكرية بتطهير مساحة ١٥٣ ٢١٥ مترا مربعا من الأراضي، حيث أزال ٤٣٨ قطعة من مخلفات الحرب.

العنصر ٢

تعزيز مؤسسات الأمن الصومالية

٤٥ - تم التوقيع على مدونة قواعد السلوك والهيكل التنظيمي للجيش الوطني في هيئة قانون في كانون الثاني/يناير وانتهت عملية التسجيل البيومتری لقوات الجيش في ٣ آذار/مارس ٢٠١٨. وقدمت أيضا بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الدعم لعملية تقييم حالة مدى الجاهزية للعمليات لدى القوات الإقليمية أسفرت عن تسجيل ٦٨٣ ١٩ فردا منها في جوبالاند وجلمدج وولاية جنوب غرب الصومال وبوتلاند.

٤٦ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أقر مجلس العموم مشروع القانون المتعلق بالمعاشات التقاعدية والمكافآت لأفراد القوات المسلحة الصومالية والأجهزة الأمنية وقدمه إلى مجلس الشيوخ للموافقة عليها. وفي كانون الأول/ديسمبر، أصبح جهاز الإدارة البحرية الصومالي، ضمن وزارة الموانئ والنقل البحري، في طور التشغيل الكامل، وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، أعيد إنشاء هيئة الموانئ الصومالية. وفي نيسان/أبريل، وقّعت الحكومة الاتحادية برنامج إدارة قطاع الأمن المشترك، الرامي إلى تعزيز الرقابة المدنية على إصلاح قطاع الأمن على الصعيد الوطني وصعيد الولايات الاتحادية الأعضاء في إطار سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

٤٧ - وقامت اللجان التقنية المعنية لتنفيذ نموذج الشرطة الجديد في البلد في هيرشيبيلي وجوبالاند بتحديث أولوياتها الشرطة على صعيد الولايات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. وبرنامج الشرطة المشترك الذي يرمي إلى دعم الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ النموذج وفقا لهذه الأولويات، يعمل حاليا بتمويل قدره ٥٠ مليون دولار. فالبرنامج يقدم الدعم اللازم لتدريب ٧٠٠ من ضباط الشرطة في جلمدج، وتجنيد وتدريب ٤٠٠ ضابط في جنوب غرب الولاية، و ٦٠٠ ضابط في جوبالاند، وتعيين ٨٠٠ ضابط في هيرشيبيلي. واختتم في شباط/فبراير التدريب المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الذي استفاد منه ٢٠٠ من المجندين في صفوف الشرطة في جوهر، بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وكان هذا الفوج من الخريجين أول ضباط من شرطة الولاية توفد إلى هيرشيبيلي. ويجري التخطيط لتوفير الدعم اللازم لتعزيز نقاط التفتيش الأمنية ومراقبة مواقع إطلاق قذائف الهاون المحتملة في إطار خطة مقديشو الأمنية المدعومة من البرنامج. وتضمنت التوصيات التي انبثقت عن اجتماع للفريق العامل الفرعي المعني بالعنصر ٢-باء (الشرطة)، عُقد في ١٩ آذار/مارس برئاسة وزير الأمن الداخلي، وضع خطة استراتيجية بشأن مراقبة الحدود وشرطة الهجرة، وإنشاء فروع لإدارة التحقيقات الجنائية في الولايات الاتحادية الأعضاء.

٤٨ - وفي ٢٣ شباط/فبراير، سُلّم إنجاز المرحلة الأولى من مجمع سجن ومحكمة مقديشو إلى الحكومة الاتحادية في أعقاب توقيع مذكرة تفاهم معها في ٣ شباط/فبراير تشمل اتفاقا تاريخيا يقضي بالألا تنقذ عقوبة الإعدام بحق أي محتجز أو مُدان في المجمع. وعقدت وزارة العدل والشؤون القضائية الاتحادية والرؤساء المشاركون للفريق العامل المعني بالعنصر ٢-جيم (سيادة القانون والعدالة) اجتماعا في

٢٦ شباط/فبراير، حضره أكثر من ٦٠ مشاركا، من بينهم ممثلون لجميع الولايات الاتحادية الأعضاء، وخلالها أشار الوزير إلى الإنجازات التي تحققت، منها إنشاء وحدة لمكافحة الفساد ضمن الوزارة.

٤٩ - وقامت الأفرقة المجتمعية لإزالة الألغام التي تلقت التدريب من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتنفيذ أنشطة في ١٥ من المجتمعات المحلية، وتحققت من سلامة مساحة قدرها ٨٩٤ ١١٢ ١ مترا مربعا، وأزالت ١٠٣٤ قطعة من مخلفات الحرب بأمان. وأوفدت الدائرة أيضا موظفي اتصال مجتمعي إلى جميع أنحاء المقاطعات المحررة وقامت بأنشطة توعية بمخاطر المتفجرات استفاد منها ٦٤٧ ١١ من أفراد المجتمعات المحلية. ونحو ٧٣ في المائة من المستفيدين من هذا البرنامج أطفال.

العنصر ٣

تحقيق الاستقرار وتعافي المجتمعات المحلية وبسط سلطة الدولة وإعمال المساءلة

٥٠ - في يومي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بدأت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة، إلى جانب نظيراتها من الولايات الاتحادية الأعضاء، وإدارة بنادر الإقليمية، أعمال التخطيط للمرحلة الثانية من مشروع دعم تحقيق الاستقرار. وتشمل المرحلة الثانية من المشروع مبلغ حوالي مليوني مليون دولار يرمي إلى تعزيز القدرة المؤسسية ودعم مبادرات المصالحة المجتمعية والحكم المحلي. وقد عُقد اجتماع بشأن تحقيق الاستقرار في ٢٨ كانون الثاني/يناير، شارك فيه ممثلون عن جميع الولايات الاتحادية الأعضاء. وانصب تركيز المناقشات على ضرورة زيادة وتيرة أنشطة تحقيق الاستقرار والبت في المسائل المتعلقة ببطء وتيرة التقدم المحرز في تشكيل مجالس المقاطعات. وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير، استضافت الوزارة أيضا منتداهما الفصلي المشترك بين الوزارات مع نظيراتها من الولايات الاتحادية الأعضاء، تركز فيه الاهتمام على التزامات الوزارات بتحقيق الاستقرار، وإطار وذجر الوطني بشأن الحكم المحلي، ومواءمة هذه المبادرات مع برامج الشركاء الدوليين.

العنصر ٤

منع التطرف العنيف ومكافحته

٥١ - في إطار المشروع الرامي إلى تفعيل الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين الصوماليتين لمنع ومكافحة التطرف العنيف، تلقى مكتب رئيس الوزراء والولايات الاتحادية الأعضاء المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات من الأمم المتحدة من أجل تعزيز تنسيق الأنشطة ذات الصلة بذلك المضطلع بها بين الإدارات التنفيذية. وعلى صعيد الولايات الاتحادية الأعضاء، قُدم مزيد من الدعم بهدف إنشاء منابر للمناقشات بين الحكومة والمجتمع المدني الرامية إلى معالجة المظالم المحلية، وحددت المبادرات التجريبية الكفيلة بمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف وتغذية نزعة التطرف. وتم تحديد ما مجموعه ٦٣ من البرامج المتصلة بمنع التطرف العنيف ومكافحته في عملية المسح للمعونة الصومالية لعام ٢٠١٨، والتي استعرضت وأقرّت في آذار/مارس ٢٠١٩.

٥٢ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة تقديم الدعم للحكومة الاتحادية في تنفيذ البرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المسرحين والتعامل معهم، بما في ذلك الدعم في مجال التنسيق ووضع إجراءات التشغيل الموحدة. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، قامت المراكز الثلاثة المعنية بإعادة تأهيل المنشقين عن حركة الشباب، المصنفين ضمن درجة دنيا على سلم الخطورة، بتقديم الدعم إلى ٧٠ شخصا منهم في مقديشو و ١٤٤ شخصا في

بايدوا و ٥٧ شخصا في كيسمايو. واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بانطلاق تنفيذ المشروع، الذي مولّه صندوق بناء السلام، يرمي إلى سد الفجوة التنفيذية المتعلقة بتقديم الدعم في مجال التأهيل للنساء العضوات في حركة الشباب. وتستهدف هذه المبادرة، التي تنفذها المنظمة الدولية للهجرة، ١٥٠ من المقاتلين السابقين وما يصل إلى ١٠٠٠ من أفراد المجتمعات المحلية بغية تعزيز المنظمات النسائية والفئات المجتمعية لدعم إعادة إدماجهم، مع العمل أيضا على تعزيز القدرات المراعية للمنظور الجنساني ضمن إطار برنامج إعادة تأهيل المنشقين.

جيم - التخطيط للمرحلة الانتقالية

٥٣ - في آذار/مارس، أعلنت الحكومة الاتحادية تنفيذ أنشطة عسكرية ضد حركة الشباب في شيبيلي السفلى في إطار العملية الانتقالية. وتستهدف هذه العمليات تعزيز الأمن في مقديشو وتوفير الدعم لعملية تسليم المسؤوليات الأمنية تدريجياً إلى قوات ومؤسسات الأمن الصومالية. وفي ١ نيسان/أبريل، بدأت العمليات بقيادة الجيش الوطني الصومالي في بلدة سيبيد وحولها، وهي خطوة نحو تأمين طريق الإمداد الرئيسي الممتد من أفجويي إلى ماركا، وبسط السلطة الدولة في المناطق المستعادة، وذلك وفقاً للمرحلة الأولى من الخطة الانتقالية.

٥٤ - ولدعم تنسيق أنشطة تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة حديثاً في إطار العمليات العسكرية التي نُفذت في شيبيلي السفلى، عقدت فرقة عمل مشتركة بين الوزارات، تتألف من وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية والمصالحة؛ ووزارة الدفاع والشؤون القضائية؛ ووزارة العدل؛ ووزارة الأمن الداخلي؛ ووزارة الصحة العامة؛ ووزارة الإعلام والشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث، اجتماعاً في ٨ نيسان/أبريل مع ممثلي ولاية جنوب غرب الصومال والشركاء الدوليين. وقد اعترفت فرقة العمل بالتقدم الذي أحرزته قوات الأمن الصومالية في منطقة شيبيلي السفلى، وركزت على الحاجة إلى ضمان اتباع نهج يستند إلى الظروف السائدة إزاء أنشطة تحقيق الاستقرار.

خامسا - حقوق الإنسان والحماية

ألف - حقوق الإنسان

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة وقوع ٧٥٧ من الإصابات بين المدنيين كما يلي: ٧٢ في المائة (٥٤٦ إصابة) نُسبت إلى حركة الشباب، و ٩ في المائة (٧٠ إصابة) إلى قوات أمن الولايات، و ١٠ في المائة (٧٦ إصابة) إلى جناة مجهولين، منها ٦ إصابات بين المدنيين (قتيلات وأربعة جرحى) نُسبت إلى غارات جوية نفذتها طائرات مجهولة الهوية في جوبالاند وهيران.

٥٦ - وإجمالاً، صدر ٢٦ حكماً بالإعدام عن محاكم مدنية، خُففت منها ٦ أحكام إلى أحكام بالسجن، فيما نُفذت ٨ أحكام.

٥٧ - واستمرت الانتهاكات الماسة بحرية التعبير حيث تعرض ثمانية صحفيين لاعتقالات تعسفية، وصحفيين للمضايقة والاعتداء على أيدي قوات أمن الولايات، فيما علقت محكمة في "صوماليلاند" عمل منفذ إعلامي واحد.

- ٥٨ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قدمت وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان تقرير البلد لاستعراض منتصف المدة في إطار الاستعراض الدوري الشامل الطوعي، الذي يعرض بإيجاز التقدم الذي أحرزته الحكومة الاتحادية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قبلها الصومال.
- ٥٩ - وفي ٤ آذار/مارس، ألقى رئيس الوزراء كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان أعاد فيها تأكيد التزام البلد بتعزيز حقوق الإنسان، بصفته عضوا جديدا منتخبا في المجلس.

باء - الامتثال لسياسة بذل العناية الواجبة في مجال مراعاة حقوق الإنسان

- ٦٠ - في أعقاب الحوادث التي وقعت في الفترة من ١٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر خلال العملية الانتخابية بولاية جنوب غرب الصومال، أنشأت الحكومة الاتحادية والولاية لجنتي تحقيق للنظر في مسائل حقوق الإنسان والظروف المحيطة بالأحداث. ووجدت لجنة تحقيق ولاية جنوب غرب الصومال أن أربعة أشخاص قُتلوا أثناء هذه الحوادث.
- ٦١ - واتخذت بعثة الاتحاد الأفريقي تدابير تتعلق بالحسائر في صفوف المدنيين الناجمة عن العمليات الجوية، بما في ذلك تطبيق القوات لقواعد الاشتباك التي حددتها البعثة، وتعزيز التدريب، وإجراءات الإبلاغ المتعلقة بالحوادث التي تقع فيها خسائر في صفوف المدنيين. واستعرض الفريق العامل التقني المشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بسياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بدعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة لها أيضا تدابير أخرى تتعلق بالسياسة واتفق على إجراءات مشتركة من أجل تعزيز الامتثال.

جيم - الأطفال في النزاعات المسلحة

- ٦٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ بالتحقق من ٥٠٥ انتهاكات جسيمة ضد ١٠٩٦ طفلا (٩٣٢ فتى و ١٦٤ فتاة)، و ١٩ هجمة على المدارس، و ٤ هجمات على المستشفيات، و ١٧ حادثا من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية. وكان نحو ٦١٢ طفلا ضحايا للتجنيد والاستخدام، وكان ٢٣٦ طفلا ضحايا للقتل والتشويه، فيما تعرض ٩٠ طفلا للعنف الجنسي. ومن بين تلك الانتهاكات، نُسبت نسبة ٥٩ في المائة إلى حركة الشباب، فيما عُزيت نسبة ١٠ في المائة إلى عناصر مسلحة مجهولة. وعزيت نسبة ٤ في المائة من الانتهاكات إلى الميليشيات العشائرية، فيما نسبت ٣ في المائة إلى تبادل إطلاق النار بين قوات وجماعات مسلحة مختلفة. وعزيت نسبة ٢٥ في المائة المتبقية إلى القوات الحكومية والإقليمية وعناصر مسلحة مجهولة الهوية.

دال - منع العنف الجنسي

- ٦٣ - في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قامت الوزارة الاتحادية للمرأة وحقوق الإنسان والتنمية بتعيين منسق جديد لخطة العمل الوطنية، وملأت بذلك منصبها ظل شاغرا منذ أيار/مايو ٢٠١٨ وعززت قدرة الحكومة الاتحادية على تسريع وتيرة تنفيذ خطة العمل الوطنية لإنهاء العنف الجنسي أثناء النزاع. وكان من بين الأولويات التي حددتها الحكومة الاتحادية تعزيز أعمال اللجنة التوجيهية التي تنسق الجهود المبذولة على نطاق الولايات الاتحادية الأعضاء لمنع العنف الجنسي والتصدي له.

٦٤ - وفي الفترة من ٢٧ آذار/مارس إلى ٤ نيسان/أبريل، تم تدريب ٥٢ مقدما للرعاية الصحية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك من أجل تعزيز القدرات على القيام بالمعالجة السريرية الملائمة لحالات الاغتصاب في بونتلاند و "صوماليلاند". وعُقدت دورة إضافية في مقديشو في الفترة من ١٠ إلى ١٤ نيسان/أبريل استهدفت ٢١ فنيا عاملا في قطاع الصحة.

سادسا - الحالة الإنسانية

٦٥ - لا تزال الاحتياجات الإنسانية في جميع مناطق الصومال مرتفعة، إذ يقدر أن ٤,٢ ملايين شخص، يشكلون ثلث السكان، يحتاجون إلى المعونة والحماية في عام ٢٠١٩. وبحلول منتصف نيسان/أبريل، أبلغ عن ظروف جفاف خفيفة إلى متوسطة في بعض المناطق من "صوماليلاند" وبونتلاند. وتشهد المناطق الجنوبية أيضا استمرار جفاف غير معتاد. وبالنظر إلى زيادة تدهور حالة الأمن الغذائي في المناطق الشمالية والوسطى من البلد، ولا سيما لدى الرعاة، يتوقع حدوث زيادة بنسبة ٥ إلى ١٠ في المائة في عدد السكان في المرحلتين ٣ و ٤، وفقا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، مقارنة بالتوقعات السابقة للفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٩.

٦٦ - وأدى تأخر موسم غو الحالي الممتد من آذار/مارس إلى أيار/مايو ٢٠١٩، وقلة تساقط الأمطار، إلى تفاقم ظروف الجفاف الحالية، ولا سيما في المناطق الزراعية الرعوية في شمال ووسط الصومال. وعلى الرغم من سقوط كميات أمطار خفيفة إلى متوسطة في منتصف نيسان/أبريل في العديد من المناطق، فالأمطار التي سقطت حتى الآن غير كافية لعكس أثر ظروف الجفاف، التي أسفرت عن نقص خطير في المياه في جميع أنحاء البلد. ويتوقع أيضا أن يكون للتدهورات الكبيرة في غلة المحاصيل تأثير على الأمن الغذائي في الأشهر المقبلة. ونتيجة للحالة المتدهورة، هناك ٣,٤ ملايين شخص يواجهون الآن انعدام الأمن الغذائي يصل إلى مستويات الأزمة. وعلى الرغم من أن تفشي وباء الكوليرا الذي يعود تاريخه إلى عام ٢٠١٨ تم احتواؤه إلى حد كبير، فقد استمر انتقال العدوى بشكل مرتفع خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مقاطعات بنادر التي يتركز فيها وجود النازحين بكثافة. وإجمالا، منذ بداية تفشي المرض، كانت أكثر من ٦٥٠٠ حالة، أو ٥٩ في المائة، تتعلق بأطفال دون سن الخامسة.

٦٧ - ويواجه أكثر من ١,٥ مليون صومالي انعدام الأمن الغذائي الحاد (المصنف في المرحلة ٣ وما فوقها، وفقا للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) ويحتاجون إلى المساعدة الفورية. وعموما، يعاني ٤,٩ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بعدد ٤,٦ ملايين شخص المسجل في أيلول/سبتمبر الماضي. وما يقرب من ٤٣ في المائة من هؤلاء الأشخاص هم من النازحين، الذين يعانون من أوجه ضعف مزمنة. ولئن لوحظت أوجه تحسن متوسطة في التغذية، تظل معدلات سوء التغذية الحاد، لا سيما في أوساط النازحين، مرتفعة في بعض المناطق. وفي عام ٢٠١٩، يشمل أن يعاني حوالي ٩٠٣ ١٠٠ طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد.

٦٨ - وظل النزاع المسلح الذي طال أمده وانعدام الأمن وتقلب الطقس عوامل تؤدي إلى نزوح المدنيين من ديارهم. ونتيجة لذلك، تضم الصومال، التي يوجد فيها ٢,٦ مليون نازح، إحدى أكبر مجموعات النازحين في العالم. ويعيش النازحون في ظروف صعبة، وهم مستضعفون جدا، ويحتاجون إلى الخدمات الأساسية والحماية.

٦٩ - ويظل الاتجاه المتزايد في عمليات الإخلاء القسري يشكل مصدرا متكررا للقلق فيما يتصل بالحماية، إذ يؤدي إلى تفاقم ضعف الآلاف من النازحين. ففي عام ٢٠١٨، تم إخلاء ٣١٤ ٠٠٠ نازح قسرا من بيوتهم، وهو ما يمثل زيادة من ٢٠٠ ٠٠٠ عملية إخلاء سُجلت في العام السابق. وتم إخلاء أكثر من ٧٦ ٤٤٠ شخصا من بيوتهم بحلول منتصف نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٧٠ - وأنشأت وزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية آلية تنسيق على الصعيد الاتحادي معنية بالحلول الدائمة، يتمثل هدفها العام في تعزيز قيادة الحكومة الاتحادية في مجال إيجاد حلول دائمة للمجتمعات المحلية للنازحين في جميع أنحاء البلد. وحددت الآلية التعليم، كحل دائم، باعتباره عنصرا بالغ الأهمية بالنسبة لتعزيز القدرة على الصمود، ويتطلب استثمارا مخصصا له. وفي الصومال، ثمة ٧٠ في المائة من الأطفال في سن الدراسة غير ملتحقين بالمدارس.

٧١ - وتتطلب خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال لعام ٢٠١٩، التي تم إطلاقها في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ١,٠٨ بليون دولار لتوفير المساعدة المنقذة للحياة ودعم سبل كسب العيش لـ ٣,٤ ملايين صومالي متضرر من النزاع والصدمات المناخية والنزوح. وعلى وجه الخصوص، خصص كل من صندوق المساعدة الإنسانية للصومال والصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ بطريقة مشتركة مبلغ ٤٥,٧ مليون دولار لاستهداف المجتمعات المحلية في مناطق شمال ووسط وجنوب الصومال الأشد تضررا من ظروف الجفاف. إلا أنه، حتى ٢٦ نيسان/أبريل، لم يتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال سوى بنسبة ١٥ في المائة، مما يدل على وجود نقص كبير في التمويل. والدعم المالي العاجل والمستمر للعمليات الإنسانية هو أمر أساسي لتمكين وكالات المعونة من مواصلة العمليات وزيادة الاستجابة في المناطق الأكثر تضررا من ظروف الجفاف. وخلال فترة الأشهر الستة المقبلة، ستكون هناك حاجة إلى حوالي ٦٧٤ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الماسة المتعلقة بإنقاذ الأرواح الناشئة عن ظروف الجفاف، بما في ذلك فيما يتعلق بالأمن الغذائي، والتغذية، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وبدون توفير الموارد فوراً، لن يتمكن الشركاء في المجال الإنساني من توسيع نطاق الاستجابة المبكرة للحالة المتدهورة توسيعاً كافياً.

٧٢ - وتظل بيئة العمل في البلد بالغة الصعوبة. إذ لا تزال العمليات العسكرية الجارية، والاشتباكات بين الجماعات المسلحة ووجود جهات فاعلة مسلحة غير تابعة للدولة على الطرق الرئيسية تؤثر على العمليات الإنسانية، مما يؤدي إلى النزوح وتقييد حركة الموظفين والبضائع. ويستمر تأثير العنف المتواصل على المدنيين، إذ تتواتر التقارير عن عمليات اختطاف الأطفال، وحرق الشاحنات التجارية، وفرض القيود على حركة الدخول إلى المناطق التي تحتاج إلى المساعدة الإنسانية والخروج منها. وتؤدي سلطات الولايات والسلطات المحلية دوراً أقوى في رصد وتنفيذ البرامج الإنسانية. وعلى الرغم من أن هذه المشاركة هي مؤشر مرحب به على تعزيز المؤسسات الوطنية، يلزم إيلاء الاهتمام لتحسين اتساق الطلبات وتناسقها، مع مراعاة القدرات الحالية لهذه السلطات، والأهمية البالغة للتمسك بالمبادئ الإنسانية. وقد تؤثر المناقشات الجارية بشأن إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي والإغلاق المحتمل للقواعد الأمامية للعمليات على العمليات الإنسانية والاستجابة الإنسانية، وذلك مع خفض التدريجي لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي.

سابعا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

٧٣ - لا تزال كيانات الأمم المتحدة موجودة في المواقع التالية في الصومال: بيدواه وبلدوين وبوصاصو ودوبلي ودولو وغالكعيو وغاروي وهرجيسا وجوهو وكيسمايو ومقديشو. وأحرز تقدم كبير في إنشاء مكتب الأمم المتحدة في دوسمريب. وحتى ١٤ نيسان/أبريل، كان هناك ٧٦٤ موظفاً دولياً و ١٤٠٢ موظف وطني منتشرين في مختلف أنحاء الصومال.

٧٤ - وفي أعقاب الهجمات بقذائف الهاون على معسكرات الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في مقديشو التي وقعت في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أعطى الموظف المكلف/الموظف المسؤول عن بعثة الأمم المتحدة الأولوية لتوفير مكاتب وأماكن إقامة آمنة لجميع موظفي الأمم المتحدة. وتم أيضاً تقديم الدعم لتمكين قوات الأمن الصومالية من السيطرة على المناطق التي تطلق منها قذائف الهاون على المدينة.

٧٥ - ولتحسين سلامة أفراد كل من الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي، بدأ مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في إدخال تحسينات أمنية على أماكن العمل عن طريق توفير هياكل حماية علوية للمكاتب وأماكن الإقامة لجميع الموظفين، وتعزيز الطاقة الاستيعابية الإجمالية للملاجئ السفلية المحصنة والتعاون الوثيق مع قوات الأمن الصومالية على تحسين الأمن على الطرق الرئيسية المؤدية إلى مطار آدم عدي الدولي من خلال وضع نقاط تفتيش إضافية.

٧٦ - وأنشئ مكتب تنسيق مشترك يجمع بين ممثلي الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية تحت رعاية اللجنة المشتركة المعنية بالعلاقات مع البلد المضيف. ووفر مكتب التنسيق، الذي بدأ العمل في آذار/مارس ٢٠١٩، منتدى، بموجب اتفاق مركز البعثة، للتعبير بمناخات القضايا العالقة بين الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية، بما في ذلك تحسين تجهيز طلبات التأشيرة. بيد أن استمرار فرض الضرائب ورسوم أخرى على أفراد الأمم المتحدة الذي لا يحملون وثائق الأمم المتحدة الخاصة بالمرور لا يزال يؤثر سلباً على عمليات الأمم المتحدة في الصومال.

ثامنا - ملاحظات

٧٧ - لا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً تاماً بدعم الحكومة الاتحادية في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة لجميع الصوماليين. وأرحب بالجهود الرامية إلى إعادة إنشاء الشراكة بين الحكومة الاتحادية والأمم المتحدة وتعميقها. وأود أيضاً أن أشكر مجلس الأمن على دعمه المستمر للصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، كما أعرب عن ذلك مؤخراً في القرار ٢٤٦١ (٢٠١٩)، وأتطلع إلى أن تنجز بعثة الأمم المتحدة ولايتها كاملة في إطار علاقة مستعادة بالكامل بين الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية للصومال.

٧٨ - ويواصل الصومال إحراز التقدم نحو بناء دولة اتحادية تؤدي مهامها. وأود أن أشيد بقيادة الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء والتزامها المستمر ببناء السلام وبناء الدولة. وقد قدمت الحكومة الاتحادية خطة إصلاح شاملة تتمحور حول أربع خرائط طريق تهدف إلى المحافظة على التقدم المحرز في مجالات السياسات الشاملة للجميع، والأمن والعدالة، والانتعاش الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية والبشرية، ينبغي أن تتلقى الدعم المنسق والمستمر من شركائها الدوليين.

٧٩ - غير أن الصومال لا يزال يواجه تحديات تبين هشاشة المكاسب، التي تحققت حتى الآن. فاستمرار التطرف العنيف والإرهاب والنزاع المسلح وعدم الاستقرار السياسي والفساد والآثار المترتبة على تحول الديناميات الخارجية، إلى جانب احتمال حدوث المزيد من الأزمات الإنسانية، كلها عوامل تهدد التقدم. ويجب أن تكون المصالح الفضلى للشعب الصومالي في صميم جميع الجهود المبذولة للتصدي لهذه التحديات.

٨٠ - وفي تقريره السابق، أعربت عن شواغل لاستمرار الجمود السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء الذي يعوق إحراز مزيد من التقدم. وأشعر بالتفاؤل إزاء الخطوات التي اتخذها القادة الصوماليون للمصالحة في حفل تنصيب الرئيس الجديد لبونتلاوند في غاروي في ٢٦ كانون الثاني/يناير. وما زلت على ثقة من أنه سيُستأنف الحوار البناء ويستدام، وأكرر دعوتي إلى قادة البلد إلى الاجتماع مرة أخرى قريباً وبانتظام وحل الخلافات مع جعل مصالح الأمة الصومالية شغلهم الشاغل. ويحدوني الأمل في أن التطورات الإيجابية في القرن الأفريقي ستعطي زخماً لتعزيز الجهود التي تبذل لإجراء الحوار داخل البلد وفي المنطقة الأوسع نطاقاً.

٨١ - وتحدد خريطة طريق الحكومة الاتحادية نحو عملية سياسية شاملة لجميع الخطوات الكفيلة بتحقيق جميع الأهداف السياسية الرئيسية، بما في ذلك الانتخابات، ومراجعة الدستور، والنظام الاتحادي، والمصالحة. وسيطلب الوصول إلى هذه الأهداف الحوار والتعاون المتواصلين فيما بين أصحاب المصلحة الصوماليين والتعاون المستمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة وفي البرلمان الاتحادي. ويساورني القلق إزاء تعليق التعاون بين مجلسي البرلمان الاتحادي. وأحث أعضائه على الاضطلاع بمسؤولياتهم واستئناف التعاون من أجل تنفيذ جدول أعمال البرلمان وسن التشريعات العاجلة الضرورية في المجالات الرئيسية.

٨٢ - ويمثل عام ٢٠١٩ سنة محورية بالنسبة لمراجعة الدستور الاتحادي المؤقت. وأحث جميع الجهات الفاعلة الرئيسية على الحفاظ على تركيز قوي على القضايا المتعلقة المتصلة بالنظام الاتحادي والتوصل إلى الاتفاقات السياسية اللازمة لحلها. ويجب أن يكون الإصلاح الدستوري بمثابة أساس ووسيلة لبناء رؤية مشتركة لدولة صومالية اتحادية وشاملة وديمقراطية تحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطنيها. وأحث قادة الصومال على إعطاء الأولوية لعملية مراجعة دستور شاملة وشفافة لضمان امتلاكها على أوسع نطاق ممكن من قبل جميع شرائح المجتمع الصومالي.

٨٣ - والتقدم المحرز صوب وضع الصيغة النهائية لإطار مصالحة وطنية، الوثيقة التوجيهية للمصالحة على نطاق البلد، أمر جدير بالترحيب. وأثني كذلك على اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات نظراً لتقدمها في الأعمال التحضيرية لتسجيل الناخبين، وأحث القيادة الصومالية على أن تقدم الإطار التشريعي اللازم للانتخابات في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ إلى البرلمان لاعتماده. ويجب أن يبدأ في أقرب وقت ممكن التخطيط الملائم بما في ذلك التخطيط الأمني، على الصعيدين الوطني ودون الوطني، لضمان القيام بالأعمال التحضيرية وإجراء العملية الانتخابية في الوقت المناسب.

٨٤ - وتظل محدودية المشاركة السياسية للمرأة ومحدودية دورها الفعال في صنع القرار تبعث على القلق. وأدعو الحكومة الاتحادية والبرلمان الاتحادي والولايات الاتحادية الأعضاء والمجتمع المدني والمجتمع الدولي إلى ضمان تعزيز مشاركة المرأة في خطة الإصلاح السياسي، بما في ذلك من خلال الأحكام التي

تركز على الجوانب الجنسانية في الإطار القانوني الانتخابي لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يعتمد كل من القيادة الصومالية والبرلمان المبادئ المبينة في ميثاق المرأة.

٨٥ - والتقدم الذي حققه الصومال في التنمية الاقتصادية وتوليد الإيرادات والإدارة المالية خلال السنوات القليلة الماضية، والذي أقر به جميع الشركاء في واشنطن العاصمة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أمر مشجع. ويجب على الحكومة الاتحادية مضاعفة جهودها لاستيفاء الشروط المطلوبة للوصول إلى مرحلة اتخاذ القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ويعد ذلك إنجازاً رئيسياً على درب تحقيق الاستقرار وقد أصبح الآن قريب المنال.

٨٦ - وعطفاً على رسالتي التي وجهتها مؤخراً إلى مجلس الأمن عملاً بالقرار ٢٤٣١ (٢٠١٨)، أرحب بإجراء الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للاستعراض المشترك لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للنظر في التقدم المحرز في عملية نقل المسؤوليات الأمنية في الصومال. والقيام في الوقت المناسب بتنفيذ الخطة الانتقالية وهيكل الأمن الوطني بغية بناء قطاع أمن اتحادي قادر على الاضطلاع بمهامه أمر حاسم كي يتولى الصومال المسؤولية الرئيسية. والجهود المتجددة التي تبذلها الحكومة الاتحادية، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بغية التعجيل بإحراز التقدم في هذا المجال، ولا سيما عن طريق التخطيط المشترك والشامل للمرحلة الانتقالية، جديرة بالثناء. وتنفيذ عملية إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي وتسليم المواقع إلى المؤسسات الأمنية الصومالية اللذين سينفذان بطريقة منسقة، مع مراعاة الكاملة للآثار الإنسانية، وكفالة حماية السكان المدنيين، أمر في غاية الأهمية. وأشيد أيضاً بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الاتحادية من أجل تعزيز المساءلة والشفافية في تمويل قطاع الأمن عن طريق عمليات الدفع المباشر للمرتبات لفرادى الجنود. ويظل تنسيق الدعم الدولي أيضاً أمراً بالغ الأهمية لعملية انتقال مستدامة.

٨٧ - وستكون حماية حقوق الإنسان بالغة الأهمية في عملية بناء الدولة في الصومال. وأحيط علماً بإكمال ولاية جنوب غرب الصومال لتحقيقاتها في أعمال العنف المتصلة بالانتخابات التي وقعت في بيدواه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، وبالتحقيقات التي أجرتها الحكومة الاتحادية في تلك الحوادث. وتعد تلك التحقيقات خطوة أولى في عملية المساءلة، وأشجع كلا من الحكومة الاتحادية وإدارة الولاية على ضمان متابعة حالات المخالفات بطريقة شفافة، وفقاً لسيادة القانون.

٨٨ - وأحث كذلك الحكومة الاتحادية على كفالة استقلال القضاء والفصل بين الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة، ودعم مجلس أعلى للقضاء قادر على أداء مهامه، والتعجيل بإنشاء محكمة دستورية واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان.

٨٩ - ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء البيئة الأمنية الصعبة جداً، والأثر المستمر للعمليات العسكرية والاشتباكات بين الجماعات المسلحة، ووجود جهات فاعلة مسلحة غير تابعة للدولة على الطرق الرئيسية على العمليات الإنسانية. وأرحب بالدور الأقوى التي تضطلع به سلطات الولايات والسلطات المحلية في رصد وتنفيذ البرامج الإنسانية. وفي حين أن هذه المشاركة مؤشّر مرحب به على تعزيز المؤسسات الوطنية، لكن من المهم أن يجري القيام بذلك مع احترام المبادئ الإنسانية.

٩٠ - وتشكل أوجه النقص الكبيرة فيما يتعلق بالتمويل مقارنة بمتطلبات خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، ولا سيما بالنظر إلى استمرار ظروف الجفاف وما يترتب على ذلك من تدهور في الحالة الإنسانية، مصدر قلق بالغ. وبغية تلبية الاحتياجات الماسة، ستكون ثمة حاجة إلى مبلغ ٦٧٤ مليون

دولار خلال الأشهر الستة المقبلة. ويجب أن تقدم الجهات المانحة الدعم العاجل والمستمر كي تشرع دوائر العمل الإنساني في العمل المبكر من أجل معالجة الحالة.

٩١ - وأتقدم بالشكر لكل من الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين على دعمهم المتواصل لبناء السلام وبناء الدولة في الصومال. وأشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبقوات الأمن الصومالية لتضحياتها المستمرة من أجل تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في الصومال.

٩٢ - وأشيد بممثلي الخاص بالنيابة، رايسيدون زينينغا، وموظفي بعثة الأمم المتحدة ورئيس مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وموظفيه، وبرؤساء وموظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في الصومال، لما يقدمونه من عمل جاد متواصل في ظل ظروف بالغة الصعوبة.



Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS
May 2014

Department of Field Support
Cartographic Section